المحـلات متوسطة الحجم، أي يتراوح رأس المال المستثمر فيها من ١٠٠٠١ ـ ٢٠٠٠٠ جنيه فلسطيني، و ٢٤ محلاً، أو ٠,٧ بالمئة يمكن اعتبارها من المعامل الكبيرة التى يزيد رأس المال المستثمر في كل منها عن ٢٠٠٠٠ جنيه فلسطيني[٥٨].

بقي أن نشير الى أن عرب فلسطين قد امتلكوا من الصناعات القائمة في البلاد، قبل الحرب العالمية الأولى، ما يوازي ٧٥ بالمئة، أو ما يعادل ٩٢٥ محلاً من مجموع المحلات البالغ عددها ١٢٣٦، وأما نصيبهم من المحلات الصناعية التى أقيمت بعد الحرب، فقد كان نحو ١٣٧٣ محلاً. وبذلك أصبح مجموع المحلات الصناعية المملوكة لعرب فلسطين حتى العام ١٩٢٨ نحو ٢٢٩٨ محلاً، أو ما نسبته ٦٥ بالمئة من مجموع المحلات الصناعية آنذاك، البالغة ٣٥٠٥ محلات[٥٩].

اتضح مما تقدم أن الحرف والصناعات العربية في فلسطين قد زاد عددها من ٩٢٥ محلاً الى ٢٢٩٨ محلاً العام ١٩٢٩، أي بزيادة قدرها ١٣٧٣ محلاً صناعياً، وبنسبة ١٤٨,٤٣ بالمئة عما كانت عليه قبل الحرب العالمية الأولى.

الا ان الصنـاعـة العـربية لم تستمر في تقدمها، بسبب العراقيل التى وضعتها حكومة الانتداب في طريقها، والتى سنشير اليها فيما بعد، من ناحية؛ ومن ناحية أخرى، الوضع السياسي القلق الذي ساد البـلاد، وقتذاك، تبعاً للعلاقات المتوترة بين أهل البلاد الأصليين والمهاجرين اليهود الذين وفدوا عليهم، ورأى فيهم عرب فلسطين تهديداً لوطنهم وأرواحهم وأموالهم. وقد ظهر هذا التهديد واضحاً من خلال حوادث البراق، التى وقعت في آب (أغسطس) العام ١٩٢٩[٦٠] واتخـذت الحكـومة البريطانية ابانها موقفاً منحازاً لصالح المهاجرين اليهود[٦١]، حيث أرسلت سفينة حربية وحاملة طائرات ومدمرتين حربيتين الى فلسطين[٦٢]، اشترك من عليها من جنود في حماية المستوطنات الصهيونية في البلاد، كما قامت الطائرات البريطانية باحدى عشرة غارة ضد أهـل فلسـطين، تساقط خلالها العديد من القتلى العرب، حسب ما صرح به وزير المستعمرات البريطانية آنذاك المستر ألن Alen[٦٣].

لقد كشفت حوادث البراق سالفة الذكر عن طبيعة العلاقات الترابطية بين الصهيونيين وحكومة الانتداب، ووقوف الاخيرة الى جانبهم بدون وجل، ورأى أهل فلسطين فيها انذاراً لهم، يهددهم في مصالحهم ويخوفهم على مستقبلهم[٦٤]، لذا كان أحجامهم عن المغامرة بأموالهم في ميدان الصناعة، حيث الاستمثار طويل الأمد، ورؤوس الاموال الثابتة، التى يصعب التصرف السريع فيها. ومما أكد مخاوف اهل فلسطين، هذه، تجدد الحوادث في تشرين الأول (اكتوبر) من العام ١٩٣٣، بسبب زيادة الهجرة الصهيونية الى البلاد، وانفجار الموقف أثناء الثورة الفلسطينية الكبرى (١٩٣٦ ـ ١٩٣٩) التى بدأت باضراب عام دعت اليه لجنة القدس القومية، وعم جميع أنحاء البلاد واستجابت له معظم فئات الشعب العربي في فلسطين، ابتداء من ٢٠ نيسان (ابريل) ١٩٣٦، وعلق في ١٢ تشرين الأول (اكتـوبـر) من العـام نفسـه[٦٥]. وتوقفت حركتا الاستيراد والتصدير خلال الاضراب عبر ميناءي حيفا ويافا، وهما ميناءا فلسطين الرئيسيان وقتذاك[٦٦].

وفي خضم هذه الأحداث السياسية، سارت الصناعة العربية في فلسطين بخطى وئيدة، وخـاصـة صنـاعة الصابون النابلسي التي اشتهرت بها مدينة نابلس، وغزا انتاجها الأسواق العربية المجاورة، كمصر وسوريا، وبلغ ما صدر منه الى سوريا العام ١٩٢٤ نحو ٣٤٦ طناً بلغت قيمتها وقتذاك ٨٢١٣٦ ليرة سورية، زاد الى ١٥٠٩ أطنان العام ١٩٣٤ بقيمة قدرها ١٠٩٠٩٢ ليرة سورية[٦٧].